

العلة تفيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الوقوع  
 لا الاصرار اذ لا يعرب من الافعال سواه **فيجزم بحذف اخره** وهو حرف  
 العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها يسكونها صارت  
 كالحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات **نحو زيد لم يفر**  
**ولم يخش ولم يريم** محذوف اخرهن والحركات دالة عليهن ما ما نحو قوله  
 المر يا تيك والانباء انتهى بما لاقت لبون بني زياره فضرورة عن  
 الجهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه اخر  
 الكلمة وهو محل الاعراب ظاهره ومقدره وقوله تعالى انه من يتق  
 ويصبر على قرارة قنبل موول وقد محذوف حرف العلة لغير الجازم نحو  
 ويح الله الباطل سدد الزبانية **نسيب** محذوف العلة للجازم حرف  
 اذا كان اصليا واما العارض فلا محذوف عند الاكثر واجازه ابن عصفور  
 فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجري عليه في الاوضح وما  
 ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما تسمى  
 على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يتقدر فيها الاعراب في حالتي  
 الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصل فتجب  
 المحافظة عليه وفي المضارع فرع ولا حاجة لتقديره الفعل وجعل  
 الجازم كالمد والمسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجب  
 فضلة ازالها ولاخذ من قوة البدن وذهب سبويه الي تقدير الاعراب  
 فيها فعلى قوله ما دخل الجازم حذف للحركة المقطرة والفتي بها ثم لما  
 صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقا بينهما محذوف حرف  
 العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السراج  
 الجازم

الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان ما يقول بعدم التقدير  
 يقول ان الجازم حذف الحرف الاخر ومن يقول بالتقدير يقول ان  
 الجزم ليس محذوف الاخر بل محذوف الحركة وحذف الاخر للفرق نيه  
 عليه المص وغيره فقولنا هذا ان الجزم محذوف الاخر لا يناسبه  
 ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب **فصل**  
 في التعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما  
 قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته او بعضها فالقسم  
 الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيان هذا المضا  
 اليها المنكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله **وتقدر جميع الحركات**  
 الثلاث **في نحو غلابي** من كل ما اضيف ليا المنكلم وليس مثني ولا  
 مجوعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا الاشتغال المحل  
 بحركة المناسية والمحل الواحد لا يقبل حركات في آن واحد ومذهب  
 ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي  
 ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عاملا  
 الجري بعد استقرارها وتقدر جميعها ايضا في نحو **الفري** من كل اسم مؤنث  
 اخره الفتحة والفتحة قبلها فتحة لتقدر تحريك الالف مع بقا كونها الفا  
**ويسمي هذا مقصورا** لا متنازع مده اولانه قصر عن ظهور الحركة  
 فيه اي منع منها ومثله المدغم واعرابه بالحركات الثلاث **في نحو**  
 بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموبي فالمقدر فيه الضمة  
 والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخوله فيه هذا مذهب الجهور  
 وذهب ابن الفلاح اليه الي تقديرها ايضا لانها انما امتنعت فيما

حركات

والله اعلم